دور السياسات المالية والاجتماعية في مكافحة الفقر في البلدان العربية

The role of financial and social policies in combating poverty in the Arab countries

بواب رضوان *

جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، (الجزائر)، bouab.redouane@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/06/12 تاريخ القبول: 2020/05/27 تاريخ النشر: 2021/07/01

ملخص:

يرتبط التراث التاريخي لظاهرة الفقر بالفوارق الكبيرة في الثروة وبوجود أفراد أثرياء وأمم غنية تجد من مصلحتها إبقاء الأمم الأخرى في حالة فقر مستمر ، فالعديد من الثورات الاجتماعية والسياسية الكبرى في التاريخ الإنساني كان الفقر أحد أسبابها الرئيسية ويحضرنا هنا مقولة أرسطو "الفقر هو مولد الثورات والجريمة"،والحد من هذه الظاهرة يعد ضرورة اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية فضلا على أنها ضرورة أخلاقية لأن ارتفاع نسبه يزيد من خيبة الشعوب وغضبها ويقلص من إجراءات وخيارات معالجته. وعليه هدفنا في بحثنا هذا إلى معرفة البدائل و الخيارات التي تسهم واقعيا في القضاء على الفقر أو الحد منه، مرتكزين على السياسات المالية والاجتماعية ودورها في ذلك.

كلمات مفتاحية: الفقر، قياس الفقر، خط الفقر، السياسات الاجتماعية، السياسات المالية.

Abstract:

The historical heritage of the phenomenon of poverty is linked to the great differences in wealth and the presence of wealthy individuals and rich nations who find it in their interest to keep other nations in a state of constant poverty. For many of the major social and political revolutions in human history, poverty was one of its main causes. We bring here Aristotle's saying, "Poverty is the birth of revolutions and crime." Reducing this phenomenon is an economic, financial, political and social necessity, as well as a moral necessity, because its high percentage increases people's disappointment and anger and reduces the procedures and options for dealing with it. Accordingly, our goal in this research is to know the alternatives and options that realistically contribute to the eradication or reduction of poverty, based on the financial and social policies and their role in that.

Keywords: Poverty, measuring poverty, poverty line, social policies, financial policies.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة: لقد وضعت الدول النامية " الفقر " قضيتها الأولى ومعركتها الرئيسية وفي سبيل ذلك جندت مواردها المتاحة، المادية والبشرية، لتحقيق ذلك الهدف الكبير و وجّهت أسلحتها لخوض تلك المعركة، ولم تضع الحرب أوزارها بعد فهي تتقدم حينا وتتأخر حينا آخر.

وقد تباينت تلك الدول في الإستراتيجية التي تبنتها لخوض تلك المعركة ضد الفقر الذي أضحى ظاهرة في غاية التعقيد فأسبابه متشابكة ما بين أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية حسب طبيعة كل بلد، إضافة إلى أن الحلول والسياسات الإستراتيجية المطروحة لمواجهته هي أيضا في غاية الصعوبة.

وقد مارست هذه الدول تجارب مختلفة ومناهج وبرامج متعددة أملا في الوصول إلى الآليات المثلى الكفيلة بتحقيق تنميتها من خلال سيطرتها على جميع مظاهر الفقر المتفشية.

ومن بين هذه السياسات والبرامج نجد السياستين المالية والاجتماعية واللتان تحتلان مكانة بين السياسات الأخرى لأنهما تستطيعان أن تقوما بالدور الأعظم في مواجهة هذه الظاهرة والحد منها بالشكل الذي يحقق نمو اقتصادي وفي الوقت نفسه يحقق مصالح جميع فئات الشعب ولاسيما المهمشة والفقيرة منها.

هاتين السياستين تعتمدان في ذلك على أدواتهما المتعددة واللاتي تستطيع أن تكيفهما حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وتحارب جميع المظاهر الاجتماعية السلبية خاصة ظاهرة الفقر والتي أصبحت وجهة عاكسة لصور التمايز الاجتماعي و اللامساواة وانعدام العدالة، واحتكار البعض لجانب أكبر من الموارد المتاحة على حساب الآخرين إضافة إلى الحرمان المادي والحرمان من خيارات وفرص العيش عيشة كريمة، وافتقار الإنسان للعيش بحرية وكرامة واحترام الذات وتقدير الآخرين والحرمان من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وشل قدرته على الإبداع.

وعليه فالطريق الأسلم والأفضل للحد من الفقر هو إتباع سياسة مالية واجتماعية متميزة وهادفة تسهم بشكل أو بآخر في إعطاء حلول ناجحة تحقق التنمية المنشودة وتسهم في بناء اقتصاد سوق اجتماعية براق يحقق التوازن المطلوب على جميع المستويات.

هذا ما سنحاول تشخيصه وتعريته من خلال الإجابة على تساؤلات بحثنا والمتمثلة في:

- ما هي السياسة المالية ؟
- ما هي السياسة الاجتماعية؟
- ما هو الفقر ومؤثراته ؟
- كيف تسهم هاتين السياستين في الحد من ظاهرة الفقر ؟
- ما هي الآليات والأساليب التي تعتمدان عليهما في مكافحته ؟

أولا : أهداف البحث:

إن لكل بحث أهداف ومن أهداف بحثنا نجد:

1- التعرف على السياسات المالية، ومدى نجاعتها.

2- التعرف على السياسات الاجتماعية، ومدى فعاليتها

3- التعرف على الفقر وقياساته.

4- معرفة أثر السياسات المالية والاجتماعية في الفقر في ظل اقتصاد السوق.

5- التعرف على أهم الإجراءات التي تتبعها السياسة الاجتماعية للحد من الفقر.

6- معرفة الآليات والسبل التي تعتمد عليها السياسة المالية للحد من الفقر.

7- صياغة بعض الحلول والآليات المساعدة للسياسة المالية والاجتماعية في التقليص من الفقر.

ثانيا: المفاهيم المحورية للبحث:الفقر، قياس الفقر، السياسة المالية، السياسة الاجتماعية، خط الفقر.

1- الفقر: إن أول شيء يمكن قوله حول الفقر هو غياب تعريف محدد ودقيق لمفهوم الفقر، فإلقاء نظرة على الأدبيات الواسعة التي نشرت أو تنشر حول هذه الظاهرة الاجتماعية والاقتصادية يفيد أن لا علماء الاجتماع ولا الاقتصاديون أنجزوا تعريفا محددا ودقيقا لهذه الظاهرة، وقد يرجع ذلك إلى أن

الفقر هو مفهوم نسبي يشتق هذه الصفة من اختلاف وتباين الأطر الاجتماعية والزمنية، وأدوات القياس والخلفية السياسية لهذه الظاهرة.

وقد حاول البنك الدولي وضع تعريف شامل لهذه الظاهرة مفاده أن " الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة إلا أنه، أي هذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة، كما يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي يتم فيه حالة التوصيف. "(البنك الدولي،1990،ص41)

ويعرفه " عبد الرزاق الفارس " نائب المدير التنفيذي للبنك الدولي، أنه من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف دقيق لمفهوم الفقر على الرغم من أن الفقر كان السبب في العديد من الثورات الاجتماعية والتغييرات الكبرى والاضطرابات السياسية، وهذه الصعوبة تنعكس على التعريف الذي اعتمده المؤلف نفسه بالقول أن الفقر هو " عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة. "(الفارس،2001،ص22)

أي أن الفقر هو عدم القدرة على الحصول على الحد الأدنى من مستوى المعيشة، وللفقر عدة مسالك تتمثل في عدم كفاية الدخل، سوء التغذية، انعدام الوصول إلى الضمان الاجتماعي وانعدام الوضع الاجتماعي والسياسي ... الخ.

أما البنغلاديشي " محمد يونس " الحائز على جائزة نوبل للسلام عام 2006 مناصفة مع مؤسسة بنك غرامين، فيرى أن تعريف الفقر يجب أن يكون وفق معيار الدخل والممتلكات، ويعتبر أن الفقير إنما هو في الحقيقة مفقر من خلال منظومة من الرؤى المغلوطة حول الفقر والفقراء والممارسات والأنشطة التي تقدم من خلال المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية في المجتمع الحديث، والتي تؤدي إلى بقاء دائرتي الفقر والغنى في المجتمع دائرتين مغلقتين تسير أولاهما إلى أسفل إلى مزيد من الفقر، بينما تسير الثانية إلى أعلى إلى مزيد من الغنى، وهو ما يباعد بين الدائرتين ويقلل من احتمالات الحراك الاجتماعي لأفراد المجتمع فيما بينها. (شيهب،2010،ص353)

كما ورد تعريف قاموس علم الاجتماع على " أنه مستوى معيشي منخفض بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة من الأفراد." (عاطف غيث،1991،ص342)

وينظر إلى هذا المصطلح نظرة سلبية بفعل ارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية، بينما يعرف خط الفقر على أنه " الحالة التي يكون الفرد فيها عاجزا فيها عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء والملبس والمأوى الضروري لنفسه."(عاطف غيث،1991،ص342)

وبهذا يمكن القول بأن مفهوم الفقر يشير إلى غياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة الموارد أو الثروة المتاحة المادية منها أو غير المادية، ففي حالة عدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية كالأكل والملبس والمسكن بصورة كلية تدرج هذا ضمن الفقر المطلق، بينما إذا كان النقص في مستوى إشباع الحاجات الأساسية وتدني مستوى المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وقدرات الأفراد والجماعات داخل المجتمع ضمن ما يسمى بالفقر النسبي.

فضلا عن هذا فإن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تبرز في المجتمعات على مستويات مختلفة وفي صور أشكال متباينة تعكس وضعية البناء الاجتماعي (المجتمع) كما أن له ثلاث معاني متمايزة يمكن حصرها فيما يلي: (الضبعان ،www.islamonline.net يوم 2018/06/18)

- المعنى الأول: الفقر الاجتماعي:

وهو يتجاوز عدم المساواة الاقتصادية الناتجة عن نقص الدخل والممتلكات وانخفاض مستوى المعيشة ليشمل بشكل أوسع عدم المساواة الاجتماعية والدونية والاتكالية والشعور بالنقص والاستغلال.

- المعنى الثاني: العوز والحاجة:

ويشير إلى فئة من الأفراد غير القادرين على تأكيد وجودهم على المستوى التقليدي العادي الذي يعتبر أدنى مستوى دون أي مساعدات خارجية، كما يحدد نموذجا للعلاقات الاجتماعية التي تشير إلى من هم المحتاجين والمعوزين الذين يطلبون المساعدة.

- المعنى الثالث: الفقر الأخلاقي:

ويحدد مكانه في نسق القيم في المجتمع أو في أحد جماعته الفرعية (كالأسرة، جماعة الرفاق) ويدل هذا المعنى إلى رفض أو قبول الفقر أخلاقيا.

والجدير بالإشارة هنا هو أن الفقر لا ينحصر معناه فقط كما تحدد الثروة الاقتصادية في عجز الإنسان عن تلبيات حاجاته البيولوجية الأساسية وإنما يعني أيضا عجز البناء الاجتماعي عن توفير مستلزمات الإنسان المادية والمعنوية ،مما يؤثر بشكل كبير على عمليات الاندماج والعلاقات الاجتماعية وتكوين شخصية الفرد في المجتمع وتشكيل قيمته وثقافته فضلا عن تحديد مكانته ودوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ويعتمد تحليل وفهم الفقر كظاهرة اجتماعية على تحليل كيفي لظاهرتين أساسيتين أولهما عملية التفاوت في توزيع الدخل وإعادة توزيعه على الفئات الاجتماعية وثانيهما قضية التفاوت الطبقي والتمايز المعيشي، وتشير الظاهرة الأولى إلى تباين واضح بين العلماء في رؤية وتحليل الفقر وتحديد العوامل المساهمة في انتشاره وبينما ترى فئة أخرى من العلماء ضرورة التركيز على المفهوم النسبي للفقراء في إطار السياسات الاقتصادية للدولة. (بوطالب ،رباحي،2011)

ويستدعي تحديد الفقر تحديد الإجابة عن ثلاث تساؤلات هي:

- تحديد ماهية الحد الأدنى من الرفاهية.
- كيفية التيقن من صحة فقر الفرد.
- تجمع مؤشرات الرفاهية وقياس الفقر على أساسها. (وردم،2003،ص88)

وعليه فإن مستوى المعيشة هو المستوى الذي يهدف بشكل مباشر إلى قياس كفاءة الحياة معتمدين على معايير الاستهلاك الفردي من السلع والخدمات المشتراة من دخل الفرد.

2- خط الفقر: يعرف خط الفقر بأنه " إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسير الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية. "(شيهب،2010،ص354)، أي أن الفقير هو كل فرد يدرج تحت خط الفقر وخط الفقر يدمج ضمنه كل فرد كان استهلاكه أقل من حد مستوى معيشته.

وتم تصنيف كيفية قياس الفقر حسب اتجاهين:

أ- اتجاه الرفاهية: وهو الذي يعتمد فيه على معايير مالية في قياس درجة أو مستوى الرفاهية مثل الدخل، الإنفاق الاستهلاكي، وهو الاتجاه السائد في أدبيات الفقر.

ب- اتجاه اللارفاهية: ويركز هذا الاتجاه على دراسة المؤشرات الاجتماعية للرفاهية مثل التغذية والصحة والتعليم، ومركزا بذلك على محاور أساسية تعنى مثلا: سوء التغذية، غياب الرعاية الصحية، الأمية وهذا باعتبارها نتائج مباشرة للفقر.

وعلى الرغم من بقاء الدخل الفردي المؤشر الأكثر انتشارا لقياس الفقر إلا أنه تزايدت أهمية مؤشرات الرفاهية الاجتماعية كالصحة والتعليم، حيث لوحظ تنامي هذا الاتجاه في دول العالم النامي منذ منتصف السبعينات أي ارتفاع الدخل الفردي في بعض الدول دون حدوث تقدم في بعض مجالات الرفاهية الاجتماعية، مما يعني عدم وجود تلازم بين زيادة دخل الفرد وتحقيق زيادة في مجالات الرفاهية الاجتماعية. (وردم،2003،ص89)

من هذا كله نجد أن الفقر ظاهرة اجتماعية متعدد الأبعاد حيث نميز بين:

- فقر الدخل: الذي يشير إلى عدم كفاية الموارد لضمان وتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعيا.

فقر القدرة: والذي يشير إلى تدني مستوى قدرات الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة في عملية التنمية. الضبعان ، www.islamonline.net يوم 2018/06/18)

3- السياسات المالية:

اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية " Fisc " وتعني حافظة النقود أو الخزانة، ويراد بالسياسة المالية في معناها الأصلي كل من المالية العامة وميزانية الدولة.

ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة، ومن ثم ركز الاقتصاديون جل اهتماماتهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ولما كان اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثار متعارضة أحيانا، فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية. (بلعزوز،www1.umn.edu يوم 2017/7/9)

وتعرف السياسة المالية بأنها " مجموعة السياسات المتعلقة بالإجراءات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة."(وجدي،1988،ص431)

كما يعرفها البعض بأنها " سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على كل من الدخل والناتج ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية. " (الوادي،زكرياء،2000،ص182)

ويتضح من كل هذا أن السياسات المالية تمر عبر قنوات ثلاثة؛ هي:

أ- الإيرادات العامة: وهي عوائد الأملاك العامة للأمة وخراج وضرائب وزكاة وغيرها، ومعلوم أن بعض هذه الإيرادات العامة تخصص لأهداف معينة وبعضها غير مخصص.

ب- الإنفاق العام: ويشمل ذلك جميع النفقات للحكومة وأجهزتها وهيئاتها سواء كانت نفقات عادية أم إنمائية.

ج- إدارة العجز (أو الفائض): في الميزانية وكيفية تمويله ومصادر ذلك التمويل.

4- السياسات الاجتماعية:

يقسم هذا المصطلح إلى فرعين؛ الأول مصطلح سياسة وهو يعني غايات وأهداف يتطلب تحقيقها وفرع ثان مصطلح اجتماعية وهو يعني السياسة التي تهتم بالجوانب الاجتماعية والتي ترسم شكل الحياة في المجتمع. (نبيوة،http://www.alukah.net/culture/0/50298 (2017/01/18).

كما تعرف بأنها " خطة حكومية، نتيجة محاولات بذلت لدراسة الموقف، وتقدير المستقبل، وتحديد الاتجاهات لتلافي متاعب متوقعة، أو الحكم في مواقف معينة حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع " (نبيوة،http://www.alukah.net/culture/0/50298 (2017/01/18).

أي أنها كل ما تقوم به السلطة (الحكومة) من عمل من أجل تحقيق بعض متطلبات الحياة الضرورية في أي مجتمع.

كما تعرف بأنها "مجموعة من الخطط والبرامج التي تصدر بناءً على قرار سياسي يحدد مسارات هذه السياسة أو اتجاهاتها ومجالات عملها على الرغم من ظهور قوى فاعلة تملك القدرة على فرض نفسها كشريك في عملية التخطيط وصنع القرار في المجتمع" (العبادي،العزاوي،ص57)

كما تعرف بأنها "تمثل الطريق الذي تتخذه الحكومات لمواجهة المشكلة الاجتماعية والأوضاع المتجددة التي تطرأ على المجتمع نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحادثة فيه من خلال إحداث التوازن بين مسارات العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي جنبا إلى جنب من خلال بناء السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المنشودة " (إبراهيم حمزة،2015،ص14).

ثالثا: أهمية السياسة العامة:

تكمن أهمية السياسة المالية في نقاط رئيسية؛ هي:

أ- محاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي: وذلك بتحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، كما تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني.

تخصيص الموارد: وتقصد بها تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال عملية توزيع الموارد البشرية والمادية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع. (بلعزوز،www1.umn.edu يوم 2017/7/9)

إعادة توزيع الدخل الوطني: يتحدد توزيع الدخل في المجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج، هذا التوزيع يكون بشكل عادل بين مختلف أفرادها. (بلعزوز،www1.umn.edu يوم 2017/7/9)

ب- تحقيق التنمية الاقتصادية: أي تحقيق النمو الاقتصادي والذي يعتبر عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.

رابعا: محددات السياسة الاجتماعية:

ترتكز محددات السياسة الاجتماعية على عديد العوامل منها: (ناني *ke**nana**online.com/users/nannymuhsen1/posts/157203* (2017/01/10)

1- العوامل الاقتصادية: حيث أن الموارد والإمكانات الاقتصادية التي تنتج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع وأي نقص أو محدودية في هذه العناصر (رأسمال، عمالة، ثروات) سيؤدي لا محالة إلى محدودية في السلع والخدمات وبالتالي التأثير على متطلبات وحاجيات أفراد المجتمع.

2- العوامل السياسية: لكي تحقق السياسة الاجتماعية أهدافها في إحداث التغيير المستهدف في المجتمع ينبغي تواجد أجهزة لوضع هذه السياسة سواءً في جانبها التشريعي أو السياسي، إضافة إلى أجهزة وضع الخطة القومية التي تسعى لترجمة السياسة الاجتماعية في شكل خطط نوعية تنفيذية وبرامج ومشروعات تحقق الأهداف المجتمعية.

3- العوامل الاجتماعية: حيث تهدف هذه السياسة إلى ضرورة تحقيق حاجات المجتمع وإشباعها، وتحقيق مبدأ المشاركة والمساواة للجميع في صنع القرارات وتنفيذها إجرائيا، دون إهمال القيم

الاجتماعية السائدة في المجتمع والتي تلعب دور هام في تكوين البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمعات، فهي الإطار المرجعي للسلوك الفردي وهي القوة الدافعة للسلوك المجتمعي.

4- العوامل الثقافية: إن للعوامل الثقافية أهمية كبرى في تقدم المجتمعات، والقيم السائدة في المجتمع هي التي تشكل ثقافة المجتمع واتجاهاته الفكرية والأخلاقية.

خامسا:مساهمات السياسة المالية والاجتماعية في الحد من الفقر:

تسعى السياسة المالية كغيرها من السياسات إلى مكافحة الفقر والحد منه، فدول العالم ومنها الدول الإسلامية لا تشكل كتلا متجانسة من حيث مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي بل هي مزيج من الدول المختلفة والمتباينة في قدراتها وإمكانياتها وفي مواردها وفي سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن اختلاف مستوى الفقر وحدته من بلد لآخر، وإلى أي مدى وصلت في معالجته للقضاء عليه، فإستراتيجيات وإجراءات القضاء على الفقر اختلفت فعلا بين هذه الدول، لكن ما يمكن الجزم به أن هناك بعض هذه السياسات والآليات تكون مشتركة التوجهات خاصة في البلدان الإسلامية، ومن بين هذه الآليات والإجراءات التي تتبعها السياسة المالية في الحد من الفقر نجد:

1- وضع نموذج لتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة: ويكون من خلال تبني آليات نمو لمناصرة الفقراء وذلك بإتباع سياسات مالية متمحورة حول الاستثمار، تتسم بمزيد من التوسعية فضلا عن سياسات نقدية أكثر مرونة، وتطوير الادخار المحلي والاستثمار، إضافة إلى تبني أجور عادلة تمكن من التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على مستوى المعيشة، أي اعتماد وترسيخ النمو الاقتصادي الذي يصب في مصلحة الفقراء.

2- هيكلة السياسة الضريبية: على اعتبار أن هذه السياسة من السياسات المالية فإنه لابد من خفض الضرائب التي تطال الفقراء إلى أقصى حد ممكن وخلق مطارح ضريبية جديدة وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة الضرائب المفروضة على السلع الكمالية مع تخفيضها على قطاعات حيوية تؤدي دورا أساسيا في النمو وتراكم رأس المال، فالسياسة الضريبية تعتبر سببا مهما ومحددا للفقر، إذ أن خفض الضريبة على الدخل والأرباح وزيادة الضرائب غير المباشرة، وزيادة الرسوم على الحاجات

الأساسية يؤدي إلى زيادة الأعباء على الطبقات الفقيرة من جانب وتحرم السلطات المالية والحكومات من موارد مالية مهمة. (بلول،2009،ص579)

3- الترشيد الحذر في النفقات: الهدف منه عدم هدم المال العام لكن ليس بالشكل الذي يؤثر على ذوي الدخل المنخفض، فالترشيد لابد أن يشمل الكماليات وليس الأساسيات التي يحتاجها الفقراء.

4- إصلاح القطاع المالي:فالإصلاح المالي المستند إلى سياسة مالية قوية يساعد على النمو الاقتصادي وعلى الحد من معدلات الفقر، فالمطلوب في هذا المجال هيكلة المصارف العامة واختيار سياسات فعالة في مجال التضخم واستقرار سعر الصرف والنظام التجاري بشكل عام. (بلول،2009،ص580)

5- دعم المشروعات الصغيرة وإنشاء المزيد منها: هذا الدعم يكون بالاعتماد على الإيرادات العامة والتي قد تكون الأمل الذي يساعد على الحد من الفقر، لأن هذه المشاريع تستقطب عادة عمالة كثيرة العدد ويخفف البطالة.

6- إتباع سياسة الإيرادات العامة: هذه الإيرادات يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء، فالجزء الأول يتعلق بالزكاة، والجزء الثاني يتعلق بالإيرادات العامة الناشئة عن الأملاك العامة للدولة، أما الجزء الثالث فيتعلق بالضرائب.

أ- جباية الزكاة: إن السياسة المالية تهتم بكل ما تحصل من نسب الزكاة، والحكومة هي المسؤولة عن تحصيل وتوزيع الزكاة وهي التي تقوم بتقديمها أو تأخيرها حسب المصالح العامة للأمة، وتقوم الدولة بعد جمع الزكاة بتوزيعها على الفقراء تحت غطاء إنشاء ومؤسسات لمكافحة الفقر والبطالة، هذه المؤسسات كفيلة بتنمية المشاريع الصغيرة والأسرية والتي تساعد بشكل أو بآخر في خلق فرص عمل جديدة وتخفيض معدلات البطالة والحد من الفقر ومعدلاته، وفي الجزائر مثلا يسهر قطاع الشؤون الدينية كل عام على تحصيل الزكاة وتوزيعها توزيعا عادلا لأنها مشروع وطني يهتم بإيجاد فرص العمل الجديدة بأساليب شتى.

ب- إيرادات الأملاك العامة للدولة: هذه الإيرادات تشمل أملاك الدولة العادية وإيرادات من الأملاك التي للأفراد فيها مشاركة انتفاع.

وفي جميع الأحوال فإن للسياسة المالية دور كبير في هذا النوع من الإيرادات، فالدولة تستطيع إنقاص وتعجيل أو تعديل أو تأخير هذه الإيرادات طالما أن ذلك يدور في حدود العدل مع المصلحة العامة، وتستطيع الدولة استعمالها من أجل الوصول إلى الأهداف المرغوبة كالتخفيف من عجز الميزانية إضافة إلى التغيير في معدلات الخراج أو تدعيم أسعار السلع.

كما تسهم هذه الإيرادات في تشجيع الاستثمار عن طريق ضخ الإمكانات من القطاعات الفقيرة (الزراعة والري) إلى القطاع الغني (الصناعة)، إضافة إلى التمويل المجاني للتعليم والعناية الصحية والحماية الاجتماعية وإنشاء الخدمات العامة كالطرق، والسدود والمساجد وصيانة المنشآت وتنفيذ سياسات إسكانية لتأمين مساكن تليق بالبشر وتنمية الموارد البشرية من خلال رفع مستوى قوة العمل وزيادة الإنتاجية وصولا لتنمية الناتج المحلي الإجمالي ... الخ.

كل هذا من شأنه إتاحة للفقراء فرصا أكبر للمشاركة في عملية النمو الاقتصادي وتحسين المدخول وبالتالي الحد بصورة أو بأخرى من الفقر.

ج- الضرائب: إن هدف فرض الضريبة على المال هو تحويل تلك الأموال إلى القطاع العام إضافة إلى تحصيل أكبر إيراد للخزانة، هذه الأموال الهدف منها توسيع الاستثمار وتعبئة الموارد المحلية ودعم النمو بطريقة مناسبة كجزء من إستراتيجية تستند إلى القناعة بدعم النمو والفقراء، و" الاستثمار العام يمكن أن يؤدي دورا مهما في إعادة تخصيص الموارد العامة للحد من معدلات الفقر." (بلول،2009،ص578)

7- إتباع سياسات الإنفاق العام: إن سياسة الإنفاق العام لابد أن تكون مرتبطة بالمصلحة العامة دائما أي تخدم الصالح العام لهيكلة القطاعات الاقتصادية والعمل على خلق فرص عمل جديدة

باستمرار للتقليل من حدة الفقر إضافة إلى دعم السلع الغذائية الأساسية وتوفير الأمن الغذائي وتأمينه للفقراء، ودعم فقراء الريف من خلال التمويل الجيد لمشاريع التنمية الريفية.

وصفوة القول فإن كل هذه الآليات والإجراءات من شأنها الإسهام في رفع التنمية المجتمعية وخلق فرص عمل جديدة مما سيساهم بطريقة أو بأخرى في تخفيض معدلات الفقر.

أما السياسة الاجتماعية فتسعى إلى تحقيق نوع من التوازن والتكامل بين المستوى القومي والمستوى المحلي، وبفضلها " تتحقق أقصى مستويات التعاون بين كافة قطاعات الرعاية الاجتماعية والتخطيط لتنمية المجتمع تنمية شاملة، وتحقيق أمثل استثمار ممكن للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع والتي يمكن إتاحتها، وتحقيق التوازن في توزيع ناتج التنمية على المواطنين على أساس من العدالة في توزيع الحقوق والواجبات " (نبيوة، http://www.alukah.net/culture/0/50298 (2017/01/18).

كما يرى الدكتور مصطفى السروجي أن السياسة الاجتماعية " تسعى إلى مواجهة المشكلات الاجتماعية مثل الفقر وإشباع الحاجات الإنسانية من خلال مقابلة الخدمات بالحاجات، وتوجيه العمل الاجتماعي في المجتمع، وتوجيه الخطط والبرامج والمشروعات الاجتماعية، وتحقيق الأهداف المجتمعية، لنقل المجتمع من صورة إلى أخرى أفضل، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراده من خلال تعاون وتنسيق الجهود المختلفة لتحقيق الأهداف، وتزويد الأفراد والفئات الأكثر احتياجا بالخدمات اللازمة لمقابلة حاجاتهم المتزايدة " (نبيوة، http://www.alukah.net/culture/0/50298 (2017/01/18).

كل هذا من شأنه تحقيق نوع من المساواة والعدالة في توزيع الموارد بين أفراد المجتمع وبالتالي إنقاص نسب الفقر في المجتمعات العربية وتحقيق السلم الاجتماعي لكل أفراد المجتمع من توفير لمسكن لكل أسرة ورعاية صحية مجانية وتعليم مجاني ومحاربة الأمية، مع تحقيق نوع من الأمن الغذائي والعدالة السياسية والاجتماعية في توزيع الحقوق والمهام، مع توفير فرص عمل وتوظيف لكل المواطنين بالشكل الذي ينقص من نسب البطالة ويرفع من المستوى المعيشي وتحقيق الرفاه الاجتماعي لجميع الفئات الاجتماعية.

وعليه فالحكومات العربية اليوم مطالبة بتسطير إجراءات وبرامج نوعية وعملية وهادفة للحد من ظاهرة الفقر خاصة في المناطق الريفية والمعزولة، مع تسطير ميزانيات ضخمة لتأهيل المناطق الفقيرة وتنفيذ كل القرارات التي اتخذت في سبيل ذلك والتدخل الفوري من أجل تطبيق جميع التوصيات، بغية ضمان حركية ورفاهية في المجال الاجتماعي.

الخاتمة:

إن الواقع المعاش في غالبية البلدان الإسلامية يتطلب رؤية ثاقبة لصناعة القرار لأن ارتفاع معدلات الفقر يزيد وفق متتالية هندسية فيما نجد معدلات النمو في هذه البلدان تسير وفق متتالية حسابية، إضافة إلى اتساع الهوة بين الطبقتين فالغني يزداد غنى، والفقير يزداد فقرا.

وهنا لابد من رؤية إستراتيجية واضحة المعالم لمكافحة الفقر والتخفيف منه، هذه الإستراتيجية تكون باتخاذ جميع السياسات المشكلة للبناء الاجتماعي وليس السياسية وفقط، وتدخل الدولة لابد منه لتوفير للإنسان إنسانيته، وتوفير الضروريات عن طريق السياسة المالية والاجتماعية الرشيدة القائمة على ضبط الموارد المختلفة وضبط الإنفاق الاجتماعي مما يخدم الصالح العام ويحقق الرفاهية والسلم الاجتماعي، وذلك من خلال التوزيع العادل للثروة بين مختلف أفراد المجتمع في إطار من التكافل الاجتماعي والتضامن الوطني

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد إبراهيم حمزة.(2015).**السياسة الاجتماعية**.ط1.عمان،الاردن ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
2. باتر محمد علي وردم.(2003).**العولمة ومستقبل الأرض**. عمان، الأردن،الأهلية للنشر والتوزيع.
3. عاطف غيث محمد.(1997).**قاموس علم الاجتماع.مصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
4. عبد الرزاق الفارس.(2001).**الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**.ط1.بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية.
5. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام.(2000).**المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**.عمان ،دار المسيرة للنشر والتوزيع.

6. وجدي حسين.(1988).**المالية الحكومية والاقتصاد العام**. **مصر**،الإسكندرية.

7. البنك الدولي.(1990).**تقرير عن التنمية في العالم** القاهرة ،مؤسسة الأهرام.

8. سلام عبد علي العبادي، مثال عبد الله العزاوي، السياسة الاجتماعية في العراق، جدول دولة الرفاه واقتصاد السوق، مجلة كلية الآداب، العراق، العدد 96.

9. شيهب عادل .(2010).**العولمة والفقر**، سلسلة أعمال الملتقيات، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة.

10. صابر بلول.(2009).**السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 25– العدد الأول.

11. بن علي بلعزوز: **ضوابط السياسات المالية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في الحد من الفقر** نقلا عن موقع www1.umn.edu

12. بوطالب حكيمة، رباحي فضيلة: **إشكالية الفقر والبيئة** نقلا عن موقع: www.ssss2008.org

13. سامية عطية نبيوة: **أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية ومراحلها** نقلا عن موقع http://www.alukah.net/culture/0/50298

14. محمد سليمان الضبعان: **ظاهرة الفقر**، نقلا عن موقع: www.islamonline.net.

15. ناني محسن أحمد عبد السلام: **تحديات ومحددات السياسة الاجتماعية** نقلا عن موقع *ke**nana**online.com/users/nannymuhsen1/posts/157203*